نحو برنامج تنموي من أجل الصمود في المناطق المحتلة

ابراهيم الدقاق

ربما بدا عنوان هذه الدراسة غريباً على انسان غريب عن هذه المنطقة، أو ربما كان غريباً على انسان لم يعان ما عاناه أهل هذا البلد تحت ظروف الاحتلال الاسرائيلي، لأن برامج التنمية تشرع في العادة من أجل المحافظة على مستوى اقتصادي اجتماعي موجود، اذا كان هناك خطر يتهدده، او تشرع من اجل الارتفاع بالمستويات الموجودة اذا توفرت الشروط لذلك. اما ان تكون التنمية من اجل الصمود، فهذا أمر يعكس قلقاً من نوع آخر لم تتناوله كلاسيكيات التنمية.

واذا ما تناولنا هذه الحالة الطارئة نقول انها ناتجة عن احتلال استيطاني معني بالالحاق الاقتصادي للأرض المحتلة وتدمير البنى التحتية التي تشكلت تاريخياً فوقها، وكذلك تدمير الامكانات البشرية والمادية التي تساعد على بناء وطن فلسطيني حر مستقل.

ولذلك فالاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي معني بتحقيق أغراضه في المنطقة المحتلة في اطار تطور اقتصاده ومجتمعه. ونبين في هذا الصدد بعض المؤشرات الهامة في هذا المجال[1]:

١ ــ تعميق التزاوج بين رأس المال المالي والصناعي الاسرائيلي ومثيله العالمي واتخاذ هذا التشكيل موقعاً متقدماً في نشاط المؤسسة الصهيونية. وقد عبر رأس المال عن دوره هذا بعد فترة بناء الدولة، وبشكل خاص عام ١٩٦٧ وما بعده. وكان من نتائجه زيادة ربط النشاط الاقتصادي الاسرائيلي بالسوق العالمي ودخوله في تشكيلة توزيع العمل الدولية، التي تتحكم بعلاقات الانتاج على مستوى العالم الرأسمالي والعالم الثالث.

٢ ــ الاتجاه نحو زيادة استعمال التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة والزراعة،

---

* قُدِّمت هذه الدراسة الى «مؤتمر التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس عام ١٩٨١. وكاتب الدراسة هو رئيس الهيئة الإدارية للملتقى، ورئيس نقابة أصحاب المهن الهندسية، فرع الضفة الغربية.